وتاويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد
يوجب التنكير انتهى وبذا يتقوله في بيان وجه كون نحو جاء
معرفة غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم
منه ان يكون التنكير اصلا فيها الكونها محكوما بها في المعنى والاصل
فيه التنكير ولا تقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كمرو
قاعدا على العامل المعنوى لضعفه مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذى
يجوز تقديمه عليه كما مر والذا لم يقع نحو فالظرف كما قال ابن
الحاجب ولو ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم
يتقدمه المبتدأ على العامل نحو قائما زيد في الدار او قائما في الدار
زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها على عامله نحو زيدا قائما
في الدار وجوزه ابن الحاجب الدهقان تقديم الحال الظرف على العامل
مثل ولا على ذى الحال ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بها يندفع
الخلل الواقع في عبارة الكافية المجرور بحرف الجر والاضافة لانها
تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلو تقدم تابعه
ايضا مرة بان هذا منقوض بجواز مثل اكيا جاءني زيد مع عدم
جواز تقديم ذى الحال فيه لكون ناصبه عاملا وأجيب بمنع عدم الجواز لان
هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا لكن لا يستحق ع فاعلا بل بنية

بخلاف

لانه لو تاخر قائما وقيل زيد كمرو قائما
قاعدا يحتمل ان كلا منها حال من زيد
فلا يستقيم المعنى

على ان مر المعنوى المعتبرة فيما سبق بمعنى
المفعول اذا كان العامل واحدين ولكل
حال متعلق ولكل متعلق حال فعلى كل
معنى التشبيه يقتضى متنها وشرحها
غنى الكل بليه وشرحه هذا سرا طيب
منه رطب

Copyright King Saud University

بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد
على هذا التوجيه جواز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية
لجواز تقديمه على المضاف نحو الاسم المضاف اليه فقط اذا كان
مفعولا او نحو اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا
بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه نحو فابتغ ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الدفع بان الاضافة
المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك في المعنوية وان زال
اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضى والسيد
عبد الله في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقهم وقال
الدماميني في شرح التسهيل بعد نقله عن مصنفه ان المراد بالاضافة
ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها
في تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا مثل السويق
الآن وغدا فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا جاءني مجتزءا عن
الثياب ضاربة زيد هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو
المختار عند المصنف ونقل عن البعض الجواز في الاولى فرقا
بينها بانها في الجر كالجزء من العامل لكونه معديا له فكانه مع تمام
كالمهزة والتضعيف فالمجرور في حكم المنصوب فاذا قلت

ان جواز تقديم الحال على ذى الحال المجرور بحرف
الجر مبنى